سؤال موجه الى حكومة تصريف الاعمال بكامل أعضائها

وإلى رئيسها السيد نجيب ميقاتي ووزير المالية السيد يوسف الخليل على وجه الخصوص

بواسطة رئيس مجلس النواب

مقدم من النواب: ميشال الدويهي، مارك ضو، ابراهيم منيمنة، ملحم خلف، وضاح الصادق، فراس حمدان، حليمة القعقور

الموضوع: سؤال موجه الى الحكومة اللبنانية بكامل أعضائها وإلى رئيسها السيد نجيب ميقاتي ووزير المالية السيد يوسف الخليل على وجه الخصوص ، بشأن تقييم أوضاع المصارف والودائع.

***

بعد التحية،

حيث أنّه عملاً **بالمادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب** والتي تأتي تحت الفصل الأول "**الأسئلة**" من الباب الثالث "**الرقابة البرلمانية**"، فإنه يحق لنائبٍ أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطّية إلى الحكومة بمجموعها أو إلى أحد الوزراء؛

وحيث أنّ **الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٤** قد نصّت على أن السؤال الخطّي يوجّه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطّياً خلال مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسلّمها السؤال؛

حيث أن إصلاح القطاع المصرفي هو من اهم الإصلاحات الضرورية للتعافي من الأزمة المالية والاقتصادية الحالية

حيث ان هذا الإصلاح يتطلّب إنجاز التقييم اللازم لأوضاع المصارف لمعرفة أصولها والتزاماتها وخسائرها والمؤونات التي أخذتها مقابل تلك الخسائر ،

حيث أن هذا التقييم ينعكس بشكل مباشر على المبادرات التشريعية المطروحة للتعافي من الأزمة، لا سيما اقتراح القانون المتعلّق ب "إعادة التوازن للإنتظام المالي في لبنان"، ومشروع القانون المتعلّق ب" إصلاح وضع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها"

حيث ان تقييم وضع المصارف هو خطوة ضرورية من أجل تحديد الخسائر تمهيداً للبحث في كيفية وإمكانية استرداد الودائع.

حيث ان سقف الحماية للودائع مستمر بالانخفاض منذ بداية الأزمة.

حيث ان تقييم أوضاع المصارف كان يجب ان يشمل، بحسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، أكبر 14 مصرفاً في لبنان كل على حدة، بمساعدة خارجية من خلال توقيع نطاق التكليف مع شركة دولية مرموقة،

حيث ان هذا التقييم لم ينجز حتى تاريخه ،

حيث ان التعميم 154 الصادر عن مصرف لبنان في تاريخ 27 آب 2020 والخاص بكيفية تفعيل المصارف، ينص في مادته الأولى على «الطلب من كل مصرف القيام بعملية تقييم عادل لموجوداته ومطلوباته، والامتثال حسب المقتضى ولو بشكل متدرج بكل النصوص القانونية والأنظمة المصرفية المطبّقة على المصارف، ولا سيما المتعلق منها بالسيولة والملاءة»،

حيث انه يتبين بالتالي أن تقييم أوضاع المصارف موجود لدى لجنة الرقابة على المصارف، ويتم تحديثه كل 6 أشهر،
حيث ان الاطلاع على هذا التقييم يسمح بمعرفة موجودات ومطلوبات المصارف تمهيداً لتحديد آلية وإمكانية استرداد الودائع،

بناء" لما تقدّم، نتوجّه الى الحكومة اللبنانيّة بكامل أعضائها وإلى رئيسها السيد نجيب ميقاتي ووزير المالية السيد يوسف الخليل على وجه الخصوص بشكل خاص بالأسئلة التالية:

1- هل قامت الحكومة بطلب المعلومات المتعلّقة بتقييم اوضاع المصارف من لجنة الرقابة على المصارف؟ وهل حصلت عليها؟
2- في حال كانت الحكومة قد حصلت على هذه المعلومات، هل لدى الحكومة أي تصور حول آلية استرداد الودائع والمدّة الزمنية المتوقعة لذلك؟

متمنّيين تقديم جواب خطّي على الأسئلة المذكورة في خلال مهلة أقصاها 15 يوما" عملا" بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

وتفضلوا بقبول الاحترام